

أهمية وأثر المعلومة المحاسبية في ظل حوكمة الشركات على بورصة الجزائر - دراسة تحليلية انتقادية

The importance and the impact of accounting information on the Algerian stock exchange - analytical and critical study

فيصل بن عايض الروقي *

جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

faroqy@uqu.edu.sa

كرمية نسرین

جامعة الجزائر 3، الجزائر

kermia.nesrine@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/12/09

تاريخ الاستلام: 2020/11/26

Abstract:

Corporate governance is an important topic that has attracted Algeria's attention; it has become a national strategy to win the challenges of an open and sophisticated financial market. This study aimed at analyzing the importance and the role of the financial accounting system in activating the stock market exchange under corporate governance in Algeria. The study found that providing a quality accounting information will have a clear impact on the Algerian stock exchange through stimulating the movement of information, especially under corporate governance (Disclosure and Transparency).

Keywords: corporate governance, Algerian stock exchange, accounting environment, information.

مستخلص:

يعتبر موضوع حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة التي استقطبت اهتمام الجزائر، حيث أصبح استراتيجية وطنية من أجل الفوز بتحديات سوق مالي مفتوح ومتطور، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى أهمية ودور النظام المحاسبي المالي في تفعيل البورصة في ظل حوكمة الشركات في الجزائر، حيث توصلت الدراسة إلى أن توفير معلومات محاسبية ذات جودة وهو ما جاء لأجله النظام المحاسبي المالي سوف يكون له أثر واضح على بورصة الجزائر من خلال تنشيط حركية المعلومات خاصة في ظل تطبيق الحوكمة (إفصاح وشفافية).

كلمات مفتاحية: حوكمة الشركات، بورصة الجزائر، البيئة المحاسبية، المعلومة.

JEL Classification Codes : G34; G32; M41

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

أدت المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من الشركات الكبرى في العالم في العقود الأخيرة إلى المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي يحتاجها العديد من مستخدمي المعلومات المالية خاصة في ظل عولمة وتدويل سوق رأس المال وتزايد أحجام المشروعات نتيجة إجراء العديد من عمليات الدمج بين الشركات سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي.

وتمثل حوكمة الشركات أو ما اصطلح عليه بـ "أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة" أحد أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام العديد من الجهات والهيئات الدولية والمحلية وخاصة منذ انفجار الأزمة المالية الآسيوية فضلا عن سقوط وانهيار العديد من الشركات العالمية والتي كان من أبرزها انهيار شركتي انرون للطاقة وورد كوم في الولايات المتحدة الأمريكية واللتين إرتبط انهيارهما بسبب الفساد الإداري والمحاسبي وضعف آليات الرقابة على الأنشطة المالية للمؤسسات.

حيث يمكن للحوكمة الجيدة أن تلعب دورا فعالا في مجالات الإصلاح المالي والإداري للشركات، وزيادة الثقة في القوائم المالية من خلال تجنب الوقوع في مشاكل محاسبية ومالية وكشف حالات التلاعب وسوء التسيير، وتنشيط الإستثمارات الأجنبية، وتدعيم الجهاز المصرفي وزيادة قدراته وتفعيل سوق الأوراق المالية ودفع عجلة التنمية الإقتصادية بقوة.

إن التغيرات الإقتصادية العالمية وما نتج عنها من عولمة وتدويل لإقتصاديات الدول، وما ظهر من مفاهيم جديدة كالعولمة، التكتلات الاقتصادية، حوكمة الشركات... الخ، فإن الجزائر ليست بمنفى عن هذه التغيرات الدولية أين كان لزاما عليها مسيرة العالم في هذا المجال، حيث دخلت الجزائر في سياق الإصلاحات الإقتصادية وخاصة إصلاح البيئة المحاسبية من خلال تبني نظام محاسبي مالي في 2010 يسعى إلى تحقيق المزيد من الثقة والشفافية في المعلومات وتكييفها مع ما يتماشى واقتصاد السوق، كما أنها في سعي دائم لتنشيط البورصة من أجل النهوض بالسوق المالي وجلب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى اهتمام الجزائر بحوكمة الشركات أين قامت بإصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية.

اشكالية الدراسة:

مما سبق نطرح الاشكالية التالية :

ما مدى أهمية المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي في تفعيل بورصة الجزائر في ظل حوكمة الشركات؟ وما هو واقع بورصة الجزائر وعوائقها؟

1- واقع حوكمة الشركات في الجزائر

يعتبر موضوع حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة التي استقطبت اهتمام الجزائر في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت أولوية واستراتيجية وطنية في ظل الوضع الراهن من أجل الفوز برهانات وتحديات سوق مفتوح ومتطور حيث توج ذلك بإصدار قانون الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية في مارس 2009.

1-1 لمحة عن حوكمة الشركات في الجزائر

رغبة في زيادة التكامل مع المجتمع الإقتصادي العالمي بذلت الجزائر جهودا مكثفة نحو بناء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات، حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها فضلا عن قيام الحكومة بتنفيذ إصلاحات هيكلية، فإنها تعمل على تحفيز نمو القطاع الخاص، كما تسعى الحكومة الجزائرية إلى زيادة نطاق الخصوصية ابتداء من القطاع المصرفي والسماح بقدر أكبر من الحرية والفرص للقطاع الخاص، وفي الوقت الذي تجري فيه الخصوصية واكتشاف فرص النمو خارج قطاع البترول تزداد أهمية حوكمة الشركات لضمان المساءلة والشفافية في العمليات المتعلقة بإدارة الأعمال، وهذا ما أدى بالجزائر إلى إصدار النظام المالي المحاسبي والذي استنبط من معايير المحاسبة المالية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (IAS\IFRS) والذي شرع في تطبيقه في مطلع سنة 2010، حيث صدرت في الجريدة الرسمية قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد تسييرها، وهذا كدعامة لتطبيق حوكمة الشركات (زغدار، كرمية، 2014، ص:114).

كما قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص سنة 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) لوضع دليل حوكمة الشركات الجزائري، كما أنه عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009 أعلنت فيه كل من جمعية كير (CARE) واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري، أو ما يعرف بميثاق الحكم الراشد للمؤسسة حيث عرف بأنه (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة، 2009، ص: 14) "عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة وتقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك". وقد تم إعداده بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2009، ص: 01)

وسيتطلب الأمر من الجماعات المحلية أن تقوم باستثمار ذلك في نشر وزيادة الوعي في القطاعين العام والخاص وأجهزة الإعلام، بفوائد ومزايا حوكمة الشركات و الإطار المؤسسي اللازم لها. ويعتمد نجاح إتباع

ممارسات حوكمة الشركات في الجزائر على مدى اتساع نطاق قبولها في مجتمع الأعمال و هذا يتطلب إحداث تحول ثقافي، ولمساندة هذه العملية سيقوم مركز المشروعات الدولية (CIPE) بدعم أصحاب المصالح في القطاع العام والخاص مثل دائرة العمل و التفكير الخاصة بالمشروعات CARE بهدف الترويج للحوكمة وزيادة الوعي وإتباع الدليل الجزائري الخاص بها (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2008، ص: 02).

2-1 عرض عام لدليل حوكمة الشركات الجزائري:

يعبر عن دليل حوكمة الشركات في الجزائر ب "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة" كما و سبق الإشارة اليه حيث يهدف هذا الميثاق إلى وضع تحت تصرف الشركات الجزائرية الخاصة جزئيا أو كليا وسيلة عملية مبسطة تسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الراشد للمؤسسة قصد الشروع في مسعى يهدف إلى تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع. حيث حدد الميثاق أربع مبادئ تمثل في (ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة، 2009، ص: 27):

- الانصاف: توزيع الحقوق والواجبات بين الاطراف الفاعلة و ايضا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بها بطريقة منصفة.

- الشفافية: هذه الحقوق والواجبات والصلاحيات والمسؤوليات الناجمة ينبغي ان تكون واضحة و جلية للجميع.
- المسؤولية: مسؤولية اي فرد محددة باهداف دقيقة و ليس مقسمة.

- التبعية: كل طرف فاعل مسؤول امام الاخر فيما يمارس من خلال المسؤوليات المنوطة به.

يندرج هذا الميثاق ضمن سياق القوانين و النصوص التنظيمية السارية المفعول، وبذلك فهو يأتي موافقا لها، غير أنه لا يدعي الكمال، خاصة وأن النصوص في هذا المجال وفيرة، فهو لا يمثل مجموعة شاملة لمدونة النصوص القانونية و التنظيمية وإنما هو وثيقة مرجعية ومصدرها في تناول الشركات.

يعتبر الانضمام إلى هذا الميثاق مسعى حر و تطوعي، وهو مرتبط بدرجة الوعي بضرورة استغلال فرصة تمثل هذا المسعى من طرف المالكين بالدرجة الأولى وعزمهم الراسخ لبعث مبادئ حوكمة الشركات على المستوى الداخلي للشركة و دعمها و استخدامها و تتطلب ترقية حوكمة الشركات في الجزائر إلى جانب النشر الواسع للميثاق ضرورة وضع جهاز مرافقة يتكفل بما يلي:

- تسجيل الشركات المنخرطة ضمن هذا الميثاق و التعديلات و الاقتراحات التي تريد إدراجها.
- تشكيل مجموعات عمل و تفكير حول اقتراحات التعديل المحتملة حول المثال في السياق الجزائري.
- تنظيم لقاءات تحسيسية و تكوينية حول الحكم الراشد للمؤسسات لاسيما اتجاه مديري الشركات.
- تطوير العلاقات الدولية مع الهيئات المماثلة بهدف تبادل التجارب و المشاركة في المنتديات و الشبكات العالمية التي لها علاقة بالحكم الراشد للمؤسسات.

كما و أنه قد تم إنشاء معهد جزائري للحكم الراشد للمؤسسة يعرف بـ hawkat-eldjazair في أكتوبر 2010 الذي أصبح مرجعية يستند عليها لتحقيق الشفافية و المساءلة و المسؤولية (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2011، ص: 3).

ويتضمن الميثاق جزأين هامين و ملاحق حيث:

- يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للشركات اليوم ضروريا في الجزائر، كما أنه (الجزء الأول) يربط الصلات مع إشكاليات الشركات الجزائرية لاسيما الشركة الصغيرة والمتوسطة الخاصة.
- يتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي تنبني عليها حوكمة الشركات فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للشركة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة، المديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى علاقات الشركة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية، الممونون والإدارة.
- يختتم هذا الميثاق بملاحق تجمع، في الأساس، أدوات ونصائح عملية يمكن للشركات اللجوء إليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح و دقيق.

3-1 تحديات الحوكمة في الجزائر

إن الحاجة الماسة والمتنامية للشركات الجزائرية من أجل تعزيز قدراتها التنافسية الداخلية والحفاظ على استمرارياتها والفوز برهانات سوق مفتوح ومتطور، قد دفع بالجزائر إلى الاستثمار في مجال حوكمة الشركات سعيا منها لتعزيز إجراءات الرقابة والشفافية، والإفصاح، غير أن هذه الخطوة تواجهها الكثير من التحديات وعلى مستويات مختلفة تتطلب الكثير من العمل، و تتمثل في:

-توفير التمويل: حتى تستمر الشركات وتحقق خططها التوسعية تحتاج إلى الحصول على مصادر راس المال، مما يستوجب ارساء الشفافية وتكريس الضوابط المالية للمحافظة على المستثمرين واستقطاب اكبر شريحة من المستثمرين المحتملين، حيث اوضحت الدراسة التي اجراها كل من مجمع ماكيزي بالتعاون مع البنك الدولي، إلى ان المستثمرين على استعداد لدفع قيمة اعلى لاسهم الشركات التي تمتاز بممارسة حوكمة الشركات مقارنة بتلك التي تفتقر لمثل هذه الممارسات (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2001، ص: 02)، بالإضافة إلى ان لتنظيم العلاقة بين الشركة و مختلف اصحاب المصالح اثر على استدامة الشركة و قدرتها على تحقيق نتائج مالية أفضل (سفير محمد، 2015، ص: 258).

- تأطير القوى العاملة: تعتبر العوامل البشرية العقل المفكر الذي تعتمد عليه الشركات لاسيما إذا أطر بمواثيق أخلاقية، بحيث تشكل الشركة مكان العمل المفضل لجذب قوى عاملة تمتاز بمهارات أفضل وإنتاجية أعلى،

فترسيخ القيم والإحساس بالالتزام اتجاه الشركة والتعامل بنزاهة داخل الأوساط العمالية باعتبارهم جزءا من أصحاب المصلحة، لا يأتي إلا بوجود نظام حوكمة فعال، مدعم بنظم الاتصالات الداخلية والخارجية التي تتمتع بالشفافية وسياسات معاملات الأطراف ذات الصلة وخطط التوفيق الداخلي و مكافحة الفساد (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2001، ص:3).

- استشراف المخاطر: إن الخوض في هذا الموضوع يستوجب دائما الإنتباه إلى الفساد والإحتيال فمثل هذه الممارسات من شأنها أن تزيد من التعرض للمخاطر وهدر الموارد وتهدد استدامة الشركة، حيث اثبتت الدراسات أن ضعف الحوكمة من أسباب نشوء الممارسات الاحتياطية، فتأسيس إطار قوي لحوكمة الشركات يشتمل على مشاركة مجلس الإدارة والضوابط الداخلية الفاعلة، يساعد الشركة على تقييم المخاطر بصورة أكثر فاعلية حيث يعد أعضاء مجلس الإدارة لاسيما المستقلون منها عنصرا رئيسيا في وضع استراتيجية للمخاطر واتخاذ اجراءات الحد منها (سفير محمد، 2015، ص:259).

- استمرارية الشركات: يتميز مجتمع الاعمال الجزائري باتساع الملكية العائلية للشركت، هذا يطرح مشكل اخر في تضارب المصالح بين افراد العائلة، مما يزيد من تهديد عدم استمرارية الشركة، فهناك شركات عائلية جزائرية لجأت الى فتح راسمالها لمستثمرين اجانب حتى تضمن ان يبقى السعي الى وضع خطة لتعاقب الاجيال في ادارة الشركة واستشراف النزاعات المحتملة والتخفيف من اثرها، وهذا من خلال وجود مجلس ادارة قوي داخل الشركة العائلية يشجع على التواصل والشفافية بالاضافة الوضع اليات تلزم بالانتقال للجيل الموالي. وترى الباحثة أنه بالإضافة إلى كل هذه التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة في الجزائر إلا أن هناك تحدي أكبر يكمن في محدودية ثقافة المجتمع وقلة الوعي الجماهيري بأهمية حوكمة الشركات في إرساء إقتصاد متطور.

2. واقع بورصة الجزائر

لقد استلزم تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق ضرورة إنشاء سوق رأس المال وإحداث تعديلات على نظام التمويل الذي كان يعتمد على سوق الاقراض، ومن أهم الدوافع التي كانت وراء انشاء بورصة الأوراق المالية في الجزائر هي تجسيد عملية خوصصة المؤسسات العمومية، باعتبار البورصة اطارا مناسباً لفتح راس مال المؤسسات العمومية للمساهمين الخواص، وضمان تمويل دائم للاستثمار والسماح للاقتصاد الوطني بالاندماج في الاقتصاد العالمي.

1.2 نشأة بورصة الجزائر

ظهرت فكرة انشاء بورصة الجزائر في سنة 1990 في إطار الاصلاحات الإقتصادية المعلنة منذ 1988 أين تم انشاء مؤسسة القيم المنقولة SVM وهي مؤسسة مساهمة رأسمالها مملوك من طرف ثمان صناديق

مساهمة وفي سنة 1993 تم تعديل مركزها الاجتماعي لتصبح بورصة القيم المنقولة BVM وذلك وفقا للمرسوم التشريعي رقم 10-93 المؤرخ في 1993/5/23 والتي لم تظهر للوجود إلا سنة 1996، لتباشر نشاطها الفعلي 13 سبتمبر 1999 (<http://www.cosob.org/publications/publications->) rapport2010ARA.pdf)، اما فيما يخص الهيئات المكونة للبورصة فنجد:

- لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة COSOB وهي التي تشكل سلطة سوق القيم المنقولة.
- شركة تسيير بورصة القيم SGBV وهي مؤسسة السوق.
- وسطاء عمليات البورصة IOB فحسب التقرير السنوي COSOB 2014 يوجد حاليا 17 وسيط موزعين على 7 بنوك.
- مؤسسات الاستثمار كمؤسسة الاستثمار SICAV.
- بالاضافة الى المؤتمر المركزي (الشركة الجزائرية للحفظ المركزي للاوراق المالية والتي تحمل تسمية تجارية (Algerie Clearing).

2.2. عوائق بورصة الجزائر :

يعترض الأداء الفعال لبورصة الجزائر عدة عوائق نذكر منها:

- عوائق اقتصادية: تمثل هذه العوائق في (براق محمد، 2003، ص: 05):

- الوضعية الصعبة للمؤسسات الجزائرية التي عرفت اختلالات في توازنها على مستوى هيكلها المالي بسبب عجز الميزانية، وهذا الوضع لا يشجع الافراد على شراء اسهم هذه المؤسسات حيث تعتبر المردودية شرط اساسي لجذب المدخرات وتوجيهها نحو الاصول المالية.
- لم تكن السياسة الجبائية المطبقة على القيم المنقولة بالمحفزة فقليلا ما كانت تشمل اعفاءات وهذا شكل عائقا بالنسبة لسوق مالية ناشئة.
- ضعف القدرة الشرائية لدى جمهور المواطنين وبالتالي قلة المدخرات الفردية، فمشكلة تدني الدخل الفردي وعدم استقرار اوضاع الفئات التي تحققه تحد من حجم الطلب على الاوراق المالية.
- عدم وجود سوق كفؤة وسيطرة السوق الموازية.

- عوائق تشريعية: تتمثل عموما عدم تجزئة البورصة والشروط القاسية في قبول المؤسسات مع عدم فتح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي القاعدة الاساسية لتحقيق عملية التنمية المستدامة، بالاضافة إلى الإطار القانوني المحافظ على عمومية كل من لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة و شركة تسيير بورصة القيم والوسطاء.

-العوائق التنظيمية: إن الممارسة الميدانية لنشاط البورصة تشترط تكويننا ماليا واقتصاديا عاليا لقراءة المعطيات المتاحة وتفسيرها وتحليله واتخاذ القرارات المناسبة، حيث يعد غياب المتخصصين ناكبر عائق لعملية سير البورصة، فعمل البورصة يتوقف على وجود الوسطاء الذين يتقنون التحكم في بيع وشراء الاسهم والسندات ويكون لهم من الناحية القانونية الاولوية في ممارسة هذه العملية وهذا رغم الجهود المبذولة في هذا المجال.

-عوائق اجتماعية وثقافية: يميل الفرد الجزائري نحو حيازة الموجودات كالعقارات أو تلك التي تتضمن السيولة ودرجة الامان والعائد المضمون وذلك بفعل تأثير عوامل دينية، اجتماعية وثقافية كالأمية وعدم الثقة في هذه الأدوات وكذلك التخوف من مراقبة مصالح الضرائب.

3.2 - آفاق بورصة الجزائر من خلال تفعيل المشروع المطروح لإنعاش بورصة الجزائر

وقعت الحكومة الجزائرية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في 31 ماي 2001 على مشروع دعم السوق المالية في الجزائر بقيمة 1,5 مليون دولار بحسب ما اعلنته لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة للمكلفة بالاشراف على هذا المشروع، ويندرج هذا المشروع في اطار مسعى الحكومة الجزائرية واستراتيجيتها التنموية الرامية إلى تنويع إقتصادها بغية التقليل من التبعية للمحروقات ولتحسين تنافسية المؤسسات، حيث سعى هذا المشروع والذي امتد على فترة 14 شهر إلى وضع مخطط تنظيم وتسيير السوق المالية في الجزائر (عثماني وشعابنية، 2012، ص: 14).

ومن المنتظر أن تساهم النشاطات المدرجة في اطار هذا المشروع في تطوير سوق فعال و مفتوح و منظم و موثوق بهدف تشكيل مصدر تمويل مباشر للمؤسسات العمومية والخاصة، وستسمح السوق باستغلال الادخار عبر الاستثمار المباشر و الشفاف في المؤسسات التي وضعت اسهما بالبورصة مما قد يسمح بتحسين الحوكمة والشفافية على مستوى المؤسسات لاسيما عن طريق الإتصال المالي.

ويتمثل الهدف الأساسي لهذه المرحلة في تصور نموذج و مخطط تنظيم وتسيير السوق المالي في الإطار المؤسساتي للجزائر وفقا للمعايير الدولية، والتزام البرنامج بدعم مرافقة السلطات وفاعلي السوق المالية في الجزائر من خلال وحدة تسيير المشروع التي تضم خبراء دوليين ووطنيين و فاعلين في الساحة لمدة 10 سنوات (عثماني وشعابنية، 2012، ص: 15).

وترى الباحثة أنه و بعد ما يقارب العقدين من انشاء بورصة الجزائر (1993) فإنها تعرف نشاطا محتشما و لا تزال عاجزة عن النهوض بنشاطها حيث سجلت منذ انطلاقتها الفعلي في 1999 فقط 6 سندات لمؤسسات تم الإكتتاب فيها من قبل أشخاص لم يبق منها إلا سند دخلي متداول بقيمة 2,6 مليار دينار، كما تحصي بورصة الجزائر 4 أسهم أخرى تملكها كل من شركة الفندقة للاوراسي، مجمع صايدال، شركة اليانس

اسورنس alliance assurance و NCA روية للمشروبات، بقيمة لا تتجاوز 15 مليار دينار بالإضافة مؤخر إلى دخول MLA بنك للايجار العقاري في شهر مارس (2015).

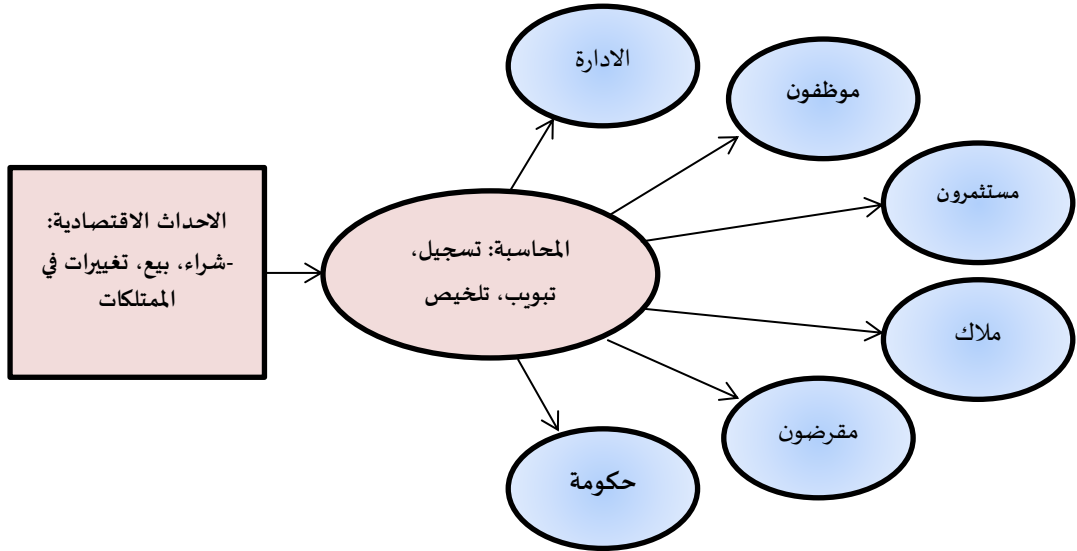
3. النظام المحاسبي المالي و اثره على بورصة الجزائر في اطار حوكمة الشركات

لقد كان لزاما على الجزائر التوجه لاصلاح النظام المحاسبي و تبني معايير المحاسبة الدولية عند إعداد و فحص القوائم المالية حتى تتماشى مع متطلبات إقتصاد السوق و عولة الاقتصاد، و باعتبار أن البورصة هي مرآة الاقتصاد و أهم ركن بالقطاع المالي فإن سعي الجزائر مستمر من أجل تطويرها و النهوض بالإقتصاد الوطني.

1.3 البيئة المحاسبية في الجزائر و اصلاحها

تمثل المحاسبة نظام المعلومات الذي يقوم بترجمة الأحداث الاقتصادية إلى معلومات ذات أهمية تساعد مختلف الجهات في عملية اتخاذ القرارات الإقتصادية، حيث تتم هذه العملية من خلال تسجيل، تبويب، تلخيص الأحداث الاقتصادية وفقا لقواعد و اجراءات و أساليب مستمدة من المبادئ و الافتراضات المحاسبية.

الشكل (1): دور المحاسبة في النظام الاقتصادي



المراجع: (عبد القادر دبون، محمد الهاشمي حجاج، 2011، ص: 5).

ارتبطت المحاسبة في الجزائر بقياس الربحية التي تعتبر أساس الاقتطاع الضريبي بالإضافة لتحديد بعض المؤشرات التي تدخل مباشرة في الحسابات الوطنية المجمعة (كالقيمة المضافة، الاستهلاك...) وبالتالي فإن الإفصاح كان يجب في الواقع على الاحتياجات التي تحتاجها الدولة نظرا لمليتها المطلقة للمؤسسات، كذلك فقد كان حجم المعلومات المحاسبية والمالية الواجب على المؤسسات نشرها محدودا نظرا لارتباطه بطبيعة القوائم المالية الختامية التي يتم اعدادها في نهاية السنة، كما أن وجود هذه المعلومات وامكانية الوصول إليها،

ارتبطت بمبدأ الحيطة والحذر والسرية التي ميزت سلوك الشركات الوطنية (بن بلغيث، 2009، ص: 4)، حيث لم يكن ارتباط أعمال هذه الفئة من المؤسسات بالمحاسبة إلا على أساس الاعتبارات الجبائية و التي اجبرت بموجبها على مسك محاسبة منتظمة حسب قواعد المخطط المحاسبي الوطني الصادر في 1975 بناء على الأمر 35/75، بهدف تحديد النتيجة لغرض حساب الضريبة التي كانت في غالب الاحيان غير معبرة عن الواقع نتيجة تفشي ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي الذي طبع سلوك المكلفين بالضريبة، وبتراجع دور الشروط الوطنية، تنامت مؤسسات القطاع الخاص الذي تزامن مع فترة الانفتاح الاقتصادي وضغط متطلبات الإصلاح التي طبقتها الجزائر (بن بلغيث، 2009، ص: 5).

عانت البيئة المحاسبية في الجزائر العديد من المشاكل، حيث كانت تمثل تقنية معالجة وتسجيل العمليات الحسابية في المؤسسات، غير أنه في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد أصبحت لها أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات وبعد تصوري يستجيب للأهداف الاقتصادية.

حيث جاء الاصلاح المحاسبي الوطني في ظل التغيرات والاصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ التوجه لاقتصاد السوق في بداية التسعينات والشراكة مع الاتحاد الاوربي والسعي إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث بدأت عملية اصلاح المخطط المحاسبي الوطني في أفريل 2001، حيث توج الاصلاح بصدور النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 11-07 المؤرخ في 27 نوفمبر 2007 والذي أصبحت بموجبه القوائم المالية تحتوي على معلومات محاسبية ومالية دقيقة وتعكس صورة واضحة وعادلة عن الوضعية المالية للمؤسسة واكثر شفافية وتفي باحتياجات المستثمرين والمقرضين.

2.3 الامتيازات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي للشركات المسعرة بالبورصة: سوء تعلق الأمر بالشركات المسعرة بالبورصة أو التي هي في طريقها إلى البورصة فإن استخدام النظام المحاسبي المالي SCF يمكنها بأن تحظ بمجموعة من الامتيازات والتي تؤثر بطريقة أو بأخرى على نشاط بورصة الجزائر بحيث أن استخدامه يؤدي إلى (مداني بن بلغيث، 2009، ص: 5):

- إعطاء شفافية وثقة أكبر في المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة، الأمر الذي من شأنه الزيادة في مصداقية المعلومات التي يحتاجها كل من المستثمرين وأصحاب الأسهم وكذا باقي المتعاملين الاقتصاديين.
- تقديم فرصة أكبر لتسهيل الرقابة سواء الداخلية أو الخارجية.
- تشجيع المستثمرين الأجانب من الإقبال على شراء أوراقها المالية بسبب سهولة قراءة المعطيات المالية للشركة المستخدمة للنظام المالي المحاسبي والذي يقرب ممارستها المحاسبية بالممارسات العالمية.
- الرفع من جودة المحاسبة الأمر الذي يسهل من عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للمستثمرين في أوراقها المالية .

- يقترح النظام المالي المحاسبي المالي حلولاً تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط الوطني للمحاسبة والتي منها عمليات القرض الإيجاري، ويسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية بتغليبه للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيل التعاملات التي تقوم بها المؤسسة.

يمكن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسة وفي نفس الوقت مع باقي المؤسسات الوطنية أو الدولية حول الوضعيات المالية والأداء. وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر.

3.3 أهمية وأثر المعلومة المحاسبية في ظل حوكمة الشركات على بورصة الجزائر:

إن من بين أهم دوافع الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية، حيث من أهم المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية، ويمكن ذكر أهم قواعد الشفافية والإفصاح من خلال (المعتصم بالله الغرياني، 2005، ص: 149-150):

- قواعد متعلقة بإعلان القوائم المالية والحسابات الختامية لجمهور المساهمين بعد إخضاعها للمراقبة والمراجعة المستقلة، من بينها ضرورة إعلام المساهمين بآية قرارات هامة وجوهرية تمس هيكل بناء الشركة.

- القواعد المتعلقة بعقد الجمعيات العامة وضرورة الإعلان المسبق والشروط المتعلقة بالإعلان.
- القواعد المتعلقة بالغش وإعلان المعلومات المضللة أو مضاربة الشركة بأسهمها مما يشكل حركة غير طبيعية لأسعار الأسهم.

- القواعد التي يستلزم من أصحاب الحصص الكبيرة نسبياً الإعلان عن النسب التي في رأس مال الشركة. كما أن من بين أهم معايير الحوكمة هو دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات. وترى الباحثة أن توفير معلومات ذات جودة وهو ما جاء لأجله النظام المحاسبي المالي سوف يكون له أثر واضح على بورصة الجزائر من خلال القضاء على سلبية المعلومات الأمر الذي سوف ينشط حركيتها، حيث أن تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل حوكمة الشركات (شفافية ودقة وإفصاح) سوف ينعكس في عدة جوانب تهم المستثمرين كالثقة في المعلومات المحاسبية والمالية، القدرة على اتخاذ القرارات، الرشد في اتخاذ القرارات والذي ينعكس بدوره على تنشيط بورصة الجزائر.

الخلاصة:

بما أن الجزائر قد بدأت في مرحلة جديدة من الإصلاح المالي والإقتصادي وكذلك إصدار العديد من القوانين والقرارات التي تدعو إلى فتح المجال للقطاع الخاص بحرية ودون قيود والتوجه إلى إقتصاد السوق، وأمام تشجيع الإستثمار الخارجي وإنشاء سوق للأوراق المالية، فإن هناك حاجة ملحة لإعادة الإطمئنان للمستثمرين والمواطنين وذلك بإتخاذ الخطوات اللازمة لحماية مصالحهم وإعادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي من قوائم مالية منشورة.

- يتطلب تطبيق حوكمة الشركات الفهم الصحيح لمبادئها ومعاييرها من أجل ارساء ممارسات سليمة حيث تعتبر هذه المبادئ بمثابة قواعد ارشادية لها، كذلك توفير الاطار المؤسسي الملائم لها وذلك من أجل تحقيق أهدافها من حماية لاصحاب المصالح، محاربة الفساد، زيادة قيمة المؤسسة مما يدعم الاقتصاد الوطني ويزيد من فرص جذب الاستثمارات خاصة الاجنبية.
- محدودية نشاط البورصة والسوق المالي في الجزائر وما يترتب عنه من غياب للإطار المؤسسي لحوكمة الشركات.
- توفير معلومات ذات جودة سوف يكون له أثر واضح على بورصة الجزائر من خلال القضاء على سلبية المعلومات الأمر الذي سوف ينشط حركيتها، حيث أن تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل حوكمة الشركات (شفافية ودقة وافصاح) سوف ينعكس في عدة جوانب تهم المستثمرين كالثقة في المعلومات المحاسبية والمالية، القدرة على اتخاذ القرارات وترشيدها.

توصيات البحث

- مما سبق التوصل إليه من نتائج ونظرا لأهمية البحث فإن الباحثة توصي بما يلي:
- ضرورة الاهتمام أكثر بالتشريعات المتعلقة بحوكمة الشركات ومحاولة تفعيلها والزامية تطبيقها بالنسبة للشركات المسعرة في البورصة، وذلك من أجل تحقيق المزيد من الإفصاح والشفافية وبالتالي بالتالي زيادة ثقة المستثمرين ما يترتب عنه جلب إستثمارات أكثر.
 - ضرورة تشكيل وتفعيل آليات حوكمة الشركات وفقا لمتطلبات الحوكمة في الشركات المساهمة عموما والمسعرة في البورصة خاصة، وذلك من قبل الهيئات المعنية بذلك.
 - حتمية تطوير بورصة الجزائر وخاصة في ظل الظروف الراهنة من أجل دفع عجلة النمو وتحقيق التنمية المستدامة باعتبار ان البورصة هي مرآة الاقتصاد.
 - ضرورة زيادة الوعي الثقافي لافراد المجتمع حول اهمية حوكمة الشركات في ادارتها والرقابة عليها واهمية البورصة في تطوير الاقتصاد.

قائمة المصادر والمراجع

➤ الكتب:

- الغرياني المعتصم بالله، (2005)، "حوكمة الشركات المساهمة، دراسة في الأسس الاقتصادية والقانونية"، الدار الجامعية، مصر.

- دائرة العمل والتفكير الخاصة بالمشروعات، (2009)، "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر"، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجزائر.

➤ المقالات في مجلة علمية:

- زغدار أحمد، كرمية نسرین، (2014)، "أثر الالتزام الاخلاقي للمراجعين على تفعيل حوكمة الشركات: دراسة ميدانية"، مجلة المؤسسة، مخبر ادارة التغيير في المؤسسة، العدد 03، ص: 108-131، الجزائر.

- مركز المشروعات الدولية الخاصة، (2009)، "حوكمة الشركات قضايا واتجاهات"، نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 13، مارس، القاهرة.

- مركز المشروعات الدولية الخاصة، (2008)، "حوكمة الشركات قضايا واتجاهات"، نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 13، صيف 2008، القاهرة.

- مركز المشروعات الدولية الخاصة، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، (2001)، "تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الاوسط وشمال افريقيا: تجارب وحلول"، فيفري، القاهرة.

- مركز المشروعات الدولية الخاصة، (2011)، "حوكمة الشركات قضايا واتجاهات"، نشرة دورية الشرق الوسط وشمال افريقيا، العدد 21، القاهرة.

➤ المداخلات في المؤتمرات:

- عثمانى حسين، شعابنية سعاد، (2012)، "النظام المالي المحاسبي كاحد متطلبات حوكمة الشركات واثره على بورصة الجزائر"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والاداري يومي 6-7/5، مخبر مالية وبنوك، جامعة بسكرة، الجزائر.

- دبون عبد القادر، حجاج محمد الهاشبي، (2011)، "اهمية المعلومة المالية والمحاسبية واثرها على كفاءة بورصة الجزائر في ظل الاصلاح المحاسبي"، بحث مقدم للملتقى الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة يومي 29-30 نوفمبر، الجزائر.

- بن بلغيث مداني، (2009)، "النظام المحاسبي المالي الجديد وبيئة المحاسبة في الجزائر" بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، جامعة سعد دحلب البليدة، 13-14-15/10/2009، الجزائر.

- براق محمد، (2003)، "بورصة الجزائر ودورها في تمويل الاقتصاد"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 22-23 أفريل، الجزائر.

➤ الرسائل الجامعية:

-سفير محمد، (2014)، "أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في ارساء مبادئ الحوكمة"، أطروحة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر..

➤ المواقع الالكترونية:

- <http://www.cosob.org/publications/publications-rapport2010ARA>, visite le: 22/10/2020.